عليا، يشكلها الفلسطينيون ويعتمدونها ، وتتولى الصرف على الخطة حسبما هو منظور لها. وفي اعتقادي، كذلك، أن مؤسسات التعليم العالي، التي ستتولى تنفيذ الجانب التربوي التعليمي من خطة التنمية الشاملة في الضفة والقطاع، يجب أن تتعاون مع عرب ١٩٤٨ بكل الطرق الممكنة، لاشراكهم في خطة التنمية اشراكا تاما، وذلك، مثلاً، بأن تشجعهم على إنشاء فروع لها في مواقعهم، وتقوم هي بتزويدهم بالأموال اللازمة بصورة أو بأخرى، وتمد لهم يد المساعدة فيما يتعلق بالخبرات والكفاءات اللازمة، في حالة احتياجهم إلى مثل تلك المساعدة، حتى لو أدى الأمر إلى التعاقد مع خبراء أجانب، أو عرب يحملون جنسيات أجنبية، لا يسهل على اسرائيل أن تمنعهم من القدوم إليها، للعمل في الأوساط العربية المتعاقدة معهم، في الجليل، أو المثلث، أو النقب.

إن التنمية ضرورية للمستقبل الفلسطيني والتخطيط ضروري للتنمية، والتربية والتخطيط التربوي لا غنى عنهما للتخطيط، لأنهما مفتاحة ومفتاح التنمية الشاملة. وإذن، فلا مناص من الاصرار على ممارسة هذا الحق، مهما تحملنا في سبيله من عنت، وقهر، لانه إذا صح العزم وضح السبيل. وبدون ذلك فإن جامعات على الأرض الفلسطينية، والجامعات التي قد تقوم قريبا، ستسير على غير هدى، فتخرّج اجيالاً غير قادرة على توظيف نفسها، ولا عمل لها هنا، مما سيؤدي إلى زيادة البطالة، أو إلى تشجيع الهجرة، وهما أمران ليسا في صالح الشعب الفلسطيني ولا في صالح قضيته. ومن أجل إيضاح هذا القول، تعالوا نراجع الاحصائيات التالية، عن طلبة جامعات الضفة الغربية الثلاث، كما كانوا في العام الجامعي ١٩٧٨ – ١٩٧٩[٩].

الجامعة	مجموع الطلبة	علوم	آداب	تجارة	تمريض	تربية	إدارة فنادق
بيت لحم	٧٣٠	٩٧	١٩٣	١٢٦	٥٩	٢١١	٤٤
بيرزيت	١٠٦٤	٣١١	٤٨٥	٢٣٤	–	٠٣٤	–
النجاح	١٢٩٩	٢٠١	٣٨٢	٣٦٥	–	٤٥١	–
المجموع	٣١٩٣	٦٠٩	١٠٦٠	٧٢٥	٥٩	٦٩٦	٤٤
	ذكور ٦١٪ إناث ٣٩٪						

ومن الملاحظ، أن نسبة الذكور في التعليم الجامعي، أعلى بكثير من نسبة الاناث، مما يدل على أن المرأة لا تزال متخلفة عن الرجل في هذا المجتمع، وهذا ليس في صالح التنمية في أي حال من الأحوال. ومن ناحية ثانية، إذا جمعنا طلبة العلوم والتجارة والتمريض فإنهم سيبلغون ١٣٩٣ طالبا وطالبة، مقابل طلبة تخصصات أدبية يبلغ مجموعهم ١٨٠٠ طالب وطالبة، أي أن نسبة الطلبة في التخصصات الأدبية في الجامعات